دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الفساد السياسي ووسائل الإعلام : قضية تانجينتوبولي
المصدر:	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
الناشر:	منظمة اليونسكو
المؤلف الرئيسي:	جيجليولي، بيير باولو
مؤلفين آخرين:	حسن، سعاد عبدالرسول(مترجم)
المجلد/العدد:	ع 149
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	121 - 142
رقم MD:	362661
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الفساد السياسي ، الرأي العام ، وسائل الإعلام ، تانجينتويولي ، الأخلاق
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/362661

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفساد السياسى ووسائل الإعلام
قضية تانجينتوبولى

بقلم: بيير باولو چيجليولى
Pier Paolo Giglioli

لا يمكن القول بأن لجميع قصص الفساد السياسى تأثير على الرأى العام، فالقليل منها التى ينكشف أمراها، لا يتسرب إلى الرأى العام منها إلا القليل. ولا يؤدى النادر منها إلى فضيحة عامة. وفى كل هذه المراحل يكون لوسائل الاتصال دور خطير وحاسم فبوسع وسائل الإعلام أن تكشف النقاب عن قصص الفساد التى تتجاهلها الوكالات الرسمية المنوطة بالرقابة الاجتماعية، وتشيعها وسط الجماهير العريضة، كما تساهم فى ذيوع الفضيحة فى المجتمع ويرجع ذيوع الفساد السياسى بين الناس. وما يصدرونه عليه من أحكام إلى الاهتمام الذى توجهه الأخبار له.

ولن أناقش فى هذا المقال الظروف العامة التى سهلت مشاركة الصحافة والتليفزيون فى تقصى ونشر وإبراز قصص الفساد بعامه، ولكننى أركز على حالة خاصة، هى سلسلة الروايات الحديثة التى تناولت وقائع الفساد السياسى فى إيطاليا، وترتب عليها على مدى سنتين اجراءات واسعة النطاق من الاتهامات بمخالفة القانون لم تقتصر فقط على الصفوة السياسية بل تجاوزتها إلى اتهام النظام السياسى الذى تولى الحكم لفترة تزيد على الأربعين عاما.

وأبدأ بوصف مختصر للقضية المعروفة باسم «تانچينتوپولى» التى عرفت باسم (مدينة الابتزاز (Kick-bark) أى أخذ جزء من الاستحقاقات المدفوعة وهو الاسم الذى ارتبط بمدينة ميلانو التى كانت مسرحا للأحداث) ثم يعقب ذلك الدور الذى لعبته الصحف وأخبار التليفزيون فى الصياغة الاجتماعية للفضيحة، وأخيرا يختتم المقال ببعض الملاحظات ذات الطبيعة الخاصة.

بيير باولو چيجليولى أستاذ سوسيولوچيا الثقافة بجامعة بولونيا.

Bologna, Via Toffano 2, 40125 Bologna, Italy.

وتعنى أحدث بحوثه بالبعد الرمزى للسياسة. ومن أحدث كتبه:

Rituale, interazione e vita quotidiana (1991) and (with G. Fele and S. Cavicchioli) *I codici culturali della degradazione. Anatomia del processo Cusani* (in the press).

تانجينتوبولى والأيدى النظيفة

فى الثامن عشر من شهر فبراير ١٩٩٢ قبض فى مدينة ميلانو على أحد الموظفين المحليين المغمورين المنتمين إلى الحزب الاشتراكى، ويدعى ماريو شيزا، فى قضية تتعلق بجمع أموال عن

طريق الابتزاز فى اطار تعاقد على تولى نظافة أحد مراكز ايواء المحالين للمعاش التابعة للبلدية، التى كان ماريو مديرا لها. وقد بدت الحكاية فى أول أمرها غير ذات أهمية، فقد كانت الرشوة صغيرة لا تزيد عن ١٠ مليون ليرة، وكان الأشخاص المتورطون فيها غير معروفين تقريبا. وبالنسبة لحزب له سمعة ملوثة مثل الحزب الاشتراكى الذى تعرض بعض أعضائه المرموقين للتحقيقات فى قضايا تتعلق بالفساد السياسى فى الثمانينيات بدت قضية شيزا كحدث قليل الأهمية، ومصيره النسيان السريع. وقد اشارت الصحف الكبرى والبرامج الاخبارية فى التليفزيون إلى هذا الموضوع ليوم أو يومين دون تركيز كبير عليه، ثم اختفى الحدث من عناوين الأخبار. وكانت الانتخابات القومية المحدد لها ابريل عام ١٩٩٢، ومع الاصرار على اثاره قضية الفساد التى كان أحد الأحزاب الكبرى متورطا فيها قبيل موعد الانتخابات بأسابيع قليلة بمثابة مناورة حزبية.

ولكن نظرا لأن البلاد كانت تستعد للتصويت، فقد بدأ ماريو شيزا الرد على أسئلة التحقيق، وأحدثت اعترافاته هتكار للستار الذى أسدل على الفساد السياسى فى لمباردى حينما وجه الاتهام لكل الصفوة السياسية فى ميلانو ولبعض القيادات السياسية القومية. وبعد عدة أيام من بدء الانتخابات وانسحاب الأحزاب السياسية التقليدية، وتقدم تحالف الشمال (وهو حركة بقيادة أمبرتو بوسمى تنادى بمزيد من الاستقلال لشمال إيطاليا). قبض على عدد من رجال الأعمال وبعض السياسيين المنتمين للحزب الاشتراكى والحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الديمقراطى اليسارى (وهو الحزب الذى قام على انقاض الحزب الشيوعى القديم).

وسرعان ما شاعت أخبار التحقيقات، فى شهر مايو على العديد من مديرى الشركات الكبرى التى تعمل فى عقود الأشغال العامة وكذا العديد من أعضاء حكومة لومبارد الاقليمية. ثم اتسعت التحقيقات التى أطلق عليها اسم «الأيدى النظيفة» لتشمل المستوى القومى كله، حيث شملت المديرين الماليين للحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الديمقراطى اليسارى، وعدد من الوزراء السابقين، وأخيرا وصلت إلى بيتينو كرايسكى رئيس الحزب الاشتراكى ورئيس الوزراء السابق، وقد اتهم فيها السياسيون بالعديد من المخالفات الجنائية التى بين الرشوة وانتهاك القانون فى تمويل الأحزاب السياسية وأعمال الابتزاز والاتفاق الجنائى. وبدأت آثارها القوية تظهر فى عالم السياسة. وفى أكتوبر عام ١٩٩٢ انتخب الحزب الديمقراطى المسيحى وهو أكبر أحزاب الأمة زعيما جديدا هو مينو مارتينازولى، الذى أعلن أن مهمته الأساسية هى اصلاح الحزب وإعادة القيم إليه. وفى ١١ فبراير ١٩٩٣ وبعد مقاومة طويلة تم اجبار بيتينو كرايسكى على الاستقالة من رئاسة الحزب

الاشتراكى. وكان كلوديو مارتيللى وزير العدل السابق ومنافسه الرئيسى فى الحزب قد استقال قبل ذلك بيوم واحد من منصبه عقب اعلان بدء التحقيق معه.

وخلال الشهور التالية وجهت تهمة الفساد لعدد من الوزراء، وكان عليهم أن يقدموا استقالاتهم، وأدى ذلك إلى اضعاف الحكومة التى كان يرأسها السياسى الاشتراكى جوليانو أماتو والذى كان قد أرغم على الاستقالة فى نهاية أبريل ١٩٩٣. وقد أدت الفضيحة التى شملت عددا كبيرا من الصفوة السياسية إلى اختيار رئيس الجمهورية لواحد من الفنيين هو أزيجليو شيامبى محافظ «بنك إيطاليا» بدلا من أحد السياسيين ليقوم بتشكيل الحكومة.

وعلى الرغم من أن اتهام صفوة السياسيين بالخروج على القانون، كان يبدو الآن أمرا لا يمكن الرجوع فيه، ظل بعض الزعماء يحاولون تحدى أحكام القضاة. نشرت جريدة «اقانتى» الناطقة باسم الحزب الاشتراكى سلسلة من المقالات تهدف إلى تشويه سمعة واحد من أكثر أعضاء مكتب النائب العام فى ميلانو شعبية وهو أنطونيو دى بياترو، وكان من نتيجة ذلك أن تقدم كونسو وزير العدل الجديد فى حكومة أماتو فى مارس ١٩٩٣ بمشروع قانون(١) يخفض عقوبة التمويل غير المشروع للأحزاب من عقوبة المخالفة جنائية إلى عقوبة المخالفة الإدارية فقط. وأخيرا وفى ٢٩ أبريل ١٩٩٣ رفض مجلس النواب بأغلبية أصوات قليلة التفويض بتوجيه الاتهام لبيتينو كرايسكى ورفع الحصانة البرلمانية عنه.

ولقد كان رد الفعل الجماهيرى تجاه هذه المحاولات من جانب السياسيين لتجنب الاجراءات القضائية رائعا. فأدت المظاهرات الشعبية العارمة التى كانت تؤيد تفضيل الاجراءات القضائية على مشروع قانون كونسو رئيس الجمهورية إلى تأجيل توقيعه (الذى كان ضروريا لكى يصبح ساريا المفعول). واضطر رئيس الوزراء إلى سحبه. وفوق ذلك فقد أدى الاحتجاج الشعبى ضد رفض منح التفويض لتقديم كرايسكى للمحاكمة قويا لدرجة جعل هذا الرفض انتصارا قويا. ولقد كانت الجماهير تلاحق كرايسكى فى روما وتقذفه بالإهانات وهو يهرول هاربا من مقر اقامته. ومنذ ذلك الوقت أصبح الزعيم الاشتراكى الذى كان يتمتع بشعبية جارفة فى حاجة لأن يحيط نفسه بالحراس خوفا من التعرض للإهانة أو اعتداء الجماهير عليه.

ولقد وضحت كراهية الرأى العام للصفوة الحكومية فى نتائج الانتخابات المحلية التى جرت فى نهاية عام ١٩٩٢ وبداية عام ١٩٩٣ وأحرزت فيها أحزاب المعارضة اليمينية واليسارية النصر. وفى ١٤ ديسمبر عام ١٩٩٢ نجح الاتحاد الشمالى نجاحا باهرا، بأن حصل على خمسين فى المائة من الأصوات فى مدينتين من مدن الشمال هما «ثاريس» و«مونزا» وكانتا من

مناطق التأييد التقليدية للحزب الديمقراطى المسيحى، وكان الفائزون فى ريجيو وكلابريا فى الجنوب هم جناح ريتى (Rete) وهى حركة جديدة قامت لمكافحة المافيا وحزب الفاشيستى الجديد. ولقد قاس الحزب الديمقراطى فى ميلانو وتورينو من انهيار ماساوى (حيث كان الحزب الاشتراكى قد اختفى من الخريطة السياسية لإيطاليا). وفى ميلانو انتخب مرشح الاتحاد الشمالى عمدة المدينة، بينما كان العمدة الجديد فى تورينو هو رئيس التحالف الشمالى.. وأخيرا أحرز الحزب الديمقراطى اليسارى مع العديد من الأحزاب اليسارية الصغيرة انتصارا كبيرا فى انتخابات ديسمبر ١٩٩٣ فى بعض المدن الكبرى فى إيطاليا مثل روما ونابولى وفينسيا وجنوا وبالميرو وتريستا.

ولقد كان النصف الأخير من عام ١٩٩٣ يمثل فترة الاضمحلال بالنسبة للمؤسسة السياسية الإيطالية. وحيث بدأ تحقيقان قضائيان جديدان أحدهما عن الفساد فى قطاع الرعاية الصحية الذى اتهم فيه دى لورنزو وزير الصحة الأسبق ومدراء شركات الدواء الكبرى وكبار موظفى الوزارة الذين جمعوا ثروات ضخمة عن طريق الابتزاز. أما التحقيق الثانى فكان حول مجموعة شركات اينمونت الممولة برأس مال عام وخاص وتعمل فى قطاع الكيماويات. فاتهم مديروها بتقديم رشاوى كبيرة للأحزاب السياسية الموجودة فى السلطة. وقد انتحر اثنان منهم وهما جابرييل كاجلياري وروبل جاردينى فى يوليو ١٩٩٣. الأول فى داخل السجن وانتحر الثانى فى اليوم السابق لمثوله أمام المدعى العام فى ميلانو. وشملت التحقيقات كل قادة الأحزاب السياسية الذين كانوا أعضاء فى الحكومات الائتلافية خلال فترة الثمانينيات وعددا من الوزراء السابقين. وأطلق على المحاكمة الأولى المتعلقة بقضية «اينمونت» قضية كيوزانى وهو المتهم الرئيسى فى هذه القضية التى جرت وقائعها فى نهاية عام ١٩٩٣ وأوائل عام ١٩٩٤ وأذيعت فى قناة تليفزيونية عامة. وحضر هذه المحاكمة كبار السياسيين الإيطاليين الذين أخذوا يتعاقبون أمام منصة المحكمة. وفى مطلع عام ١٩٩٤ قام رئيس الجمهورية بحل البرلمان الذى كانت نسبة كبيرة من أعضائه متورطة فى تحقيقات تتعلق بالفساد. وقد انتهت الانتخابات الوطنية التى أعقبت ذلك فى شهر أبريل بمفاجأة نصر جبهة الجناح اليمينى بقيادة نجمة التليفزيون سيلفيو بيرلوسكونى.

نشر الفضيحة

لأخبار دائما دور هام فى البناء الاجتماعى للفضائح الكبرى ليس فقط لأن الصحف والتليفزيون هى الأدوات الرئيسية التى يمكن من خلالها اعلام الجمهور بالطبيعة الرئيسية للفضائح ولكن لأنها تتيح تقديم كذلك تفسيرات معينة للأحداث تؤثر على طريقة مناقشة تلك

فترات التغطية الكاملة لقضية تانجينتوبولى (عدد الأيام)

	الكوريير	ريبليكا	ستامبا	اندبندانت	يونيتا
١٩٩٢					
فبراير	—	—	—	—	—
مارس	—	—	—	—	—
أبريل	٤	٦	٤	٦	٤
مايو	١٨	٢٢	٢٦	٢٢	٢٠
يونيو	٢٩	٢٠	١٩	١٧	١٨
يوليو	١٨	١٩	١٦	٢٣	٥
أغسطس	١٧	٩	٩	١٣	٨
سبتمبر	١٣	١٤	٨	٢٤	٤
أكتوبر	—	٧	—	٩	—
نوفمبر	—	١٠	٤	٩	٤
ديسمبر	—	٩	٤	١٩	٨
١٩٩٣					
يناير	٢٠	٢٨	١٧	٢٥	١٤
فبراير	٢٣	٢٨	٢٨	٢٦	٢٧
مارس	٢٨	٣٠	٢٨	٣١	٣١
أبريل	٢٣	٢٣	١٥	٢٥	١٠
مايو	١٨	١٤	٢٠	٢٤	٢١
يونيو	٩	١٢	٦	٤	—
يوليو	٢٢	٢٦	٢٣	٢٠	٢٠
أغسطس	١٠	٥	٤	١٦	٥
سبتمبر	١٦	٨	١٦	١٧	١٤
أكتوبر	١٨	١٧	٥	٢٣	٨
نوفمبر	١٦	١٣	٢٠	١٣	١٠
ديسمبر	١٣	١٦	١٩	٢٢	١٧

الأحداث وتقويمها فى الحوار الجماهيرى. وينطبق ذلك على قضية تانچينتوبولى. فقد اتفق رأى جميع المراقبين على أن وسائل الإعلام كان لها دور حاسم وفعال فى نشر القضية، والتأثير على الرأى العام.

ولكن اختلف الأمر خلال فترة نظر قضية تانچينتوبولى، ففى المرحلة الأولى عند كشف النقاب عن الفضيحة كانت مشاركة وسائل الإعلام ضئيلة جدا أو تكاد تكون غير موجودة. فقد أدت التحقيقات إلى إثارة الضجة حول القضية. فقد كانت تحقيقات ممثلو الادعاء بالأحرى وليس التحقيقات التى قامت بها الصحافة أو التليفزيون هى التى أثارت الضجة حول القضية. فعلى الرغم من أن شبكة التواطؤ

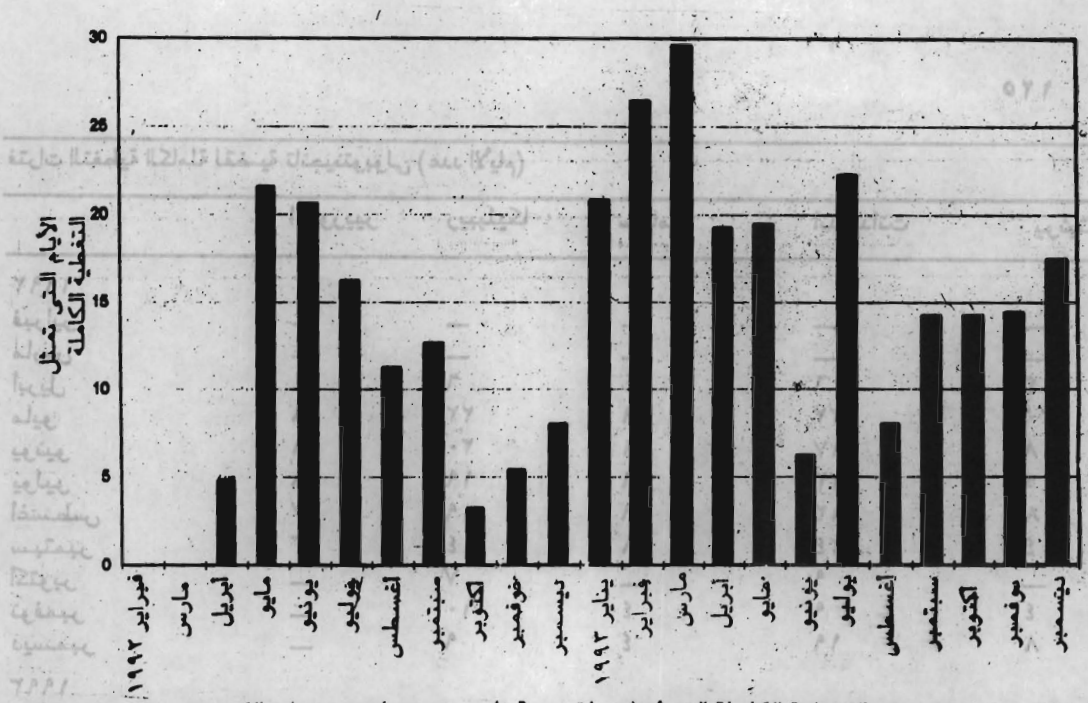

شكل رقم (١) فترات التغطية الكاملة التى أعطيت لقضية تانجينتيوبولى من قبل «الكوريير» و«الربيبليكا» و«لاستامبا» والاندبندنت واليونيتا (القيم المتوسطة).

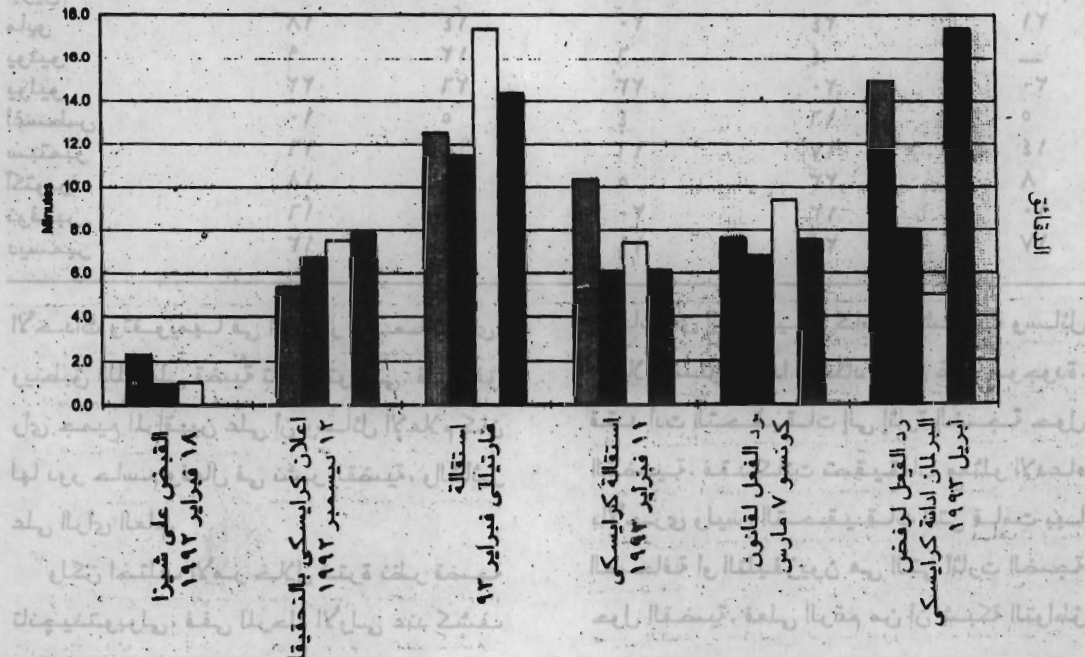

الوقت الذى خصصته برامج التليفزيون الإخبارية للأحداث الرئيسية لقضية تانجينتوبولى.

والصفقات الغير مشروعة بين مقاولى القطاع الخاص ورجال السياسة فى المدينة لم تكن خافية على الأوساط الصحفية فى ميلانو فضلا عن وجود استنكار عبرت عنه العديد من التنظيمات الوطنية، إلا أن وسائل الإعلام لم تتعرض للموضوع الا قليلا قبل أن تبدأ تحقيقات المحكمة. وحتى خلال أول شهرين عقب القبض على ماريو شيزا، لم توجه الصحف والتليفزيون للقضية إلا اهتماما محدودا ومتفرقا. فعلى سبيل المثال عمدت صحيفة «الكوريير ديلاسيرا» وهى من كبريات الصحف التى توزع على نطاق قومى واسع فى ميلانو إلى أبعاد المقالات القليلة التى تناولت قضية شيزا فى فبراير ومارس عام ١٩٩٢ عن المواقع البارزة لتظهر فى قسم الأخبار المحلية تحت عنوان «قضية باجينا» (وهو اسم مشتق من اسم بيت المتقاعدين الذى كان يديره شيزا)، وهكذا عمدت الصحيفة ضمنيا إلى ابراز القضية باهتمام محدود.

ولكن بعد هذا الاهمال المبدئى أولت الصحافة اهتماما كبيرا للتطورات اللاحقة حول الفضيحة، وتحولت تغطية قضية تانجينتوبولى التى كانت متفرقة ومشتتة فى البداية إلى تغطية مستفيضة وتفصيلية (٢). وفى هذا الصدد، توضح البيانات الواردة فى جدول رقم ١ والشكل رقم (١) درجة امتلاء بعض الصحف الإيطالية الرئيس وبخاصة الثلاث صحف اليومية الكبرى فى الدولة «الكوريير دى لاسيرا» و«لاريبابليكا» و«لاستامبا» وهناك صحيفة التى ظهرت مؤخرا فى اكشاك بيع الصحف كانت تعبر عن الآراء السياسية لرابطة الشمال هى صحيفة «الاستقلال» وصحيفة «الاتحاد» لسان حال الحزب الديمقراطى الاشتراكى (PDS).

وعلى الرغم من اختلاف كم ما تنشره الصحف المختلفة إلا أن البيانات المنشورة كان لها اتجاه عام واحد. فكما سبق أن ذكرنا بعد نحو شهرين من القاء القبض على ماريو شيزا كانت هناك صحيفة واحدة لم تتابع القصة متابعة مستمرة تفصيلية ثم بدأت التغطية المستمرة التفصيلية للقضية خلال شهر مايو ويونيو ويوليو من عام ١٩٩٢ عندما بلغت درجة الفساد فى ميلانو حدا واضحا مع إلقاء القبض على عدد من مديرى الأعمال التجارية والسياسيين المحليين، والإعلان عن التحقيقات التى بدأت مع بعض الشخصيات السياسية على المستوى القومى، ثم خبا الاهتمام بالقضية خلال شهور الصيف والخريف، كنتيجة من نتائج منافسة موضوعات كبيرة أخرى مثل موضوعات الأزمة الاقتصادية، وانخفاض قيمة الليرة. ولكن لم يلبث الاهتمام أن عاد للظهور مرة أخرى بشدة خلال الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٩٣. وقد تميزت هذه الفترة بعدد من الأحداث الهامة مثل (ردود الفعل التى تلت استدعاء كرايسكى للتحقيق معه، وكذلك ظهور بعض حالات فساد أخرى، واستقالة كرايسكى ومارتيللى،

والاحتجاج على قرار الحكومة بتخفيض العقوقات على التمويل غير المشروع للأحزاب السياسية، ورفض البرلمان اعطاء تفويض بتقديم كرايسكى للمحاكمة. مما شكل محور الاهتمام فى قضية تانجينتوبولى. وقد اكتسبت الفضيحة خلال تلك الشهور صيتا جعل العديد من الصحف تخصص لها الصفحة الأولى بصفة مستمرة. ثم فى بداية الصيف انحسر الاهتمام العام قليلا، مع استمراره فى أعلى الأوساط، ثم ما لبث أن ازداد مرة أخرى فى يوليو مع حوادث انتحار كاجلياري وجارديني، ووصل إلى الذروة فى نهاية العام مع بداية محاكمة كيوزانى.

وباستثناء أشهر قليلة، ثم ابتداء من مايو ١٩٩٢ إلى ديسمبر ١٩٩٣ أولت الصحافة اهتماما كبيرا ومستمرا لقضية تانجينتوبولى، وامتلأت الصفحات الأولى فى كل الصحف تقريبا بمقالات تتناول الفضيحة وتداعياتها.

هذا، ولا يمكن تجاهل دور التليفزيون، ونظرا لعدم توافر البيانات الكاملة عن التغطية التليفزيونية لقضية تانجينتوبولى خلال الفترة المذكورة، نتناول تغطية رواية الأحداث الرئيسية التى تتعلق بالقضية من خلال ثلاث برامج تليفزونية اخبارية عامة هى TG3, TG2, TG1 وكذلك برنامج TG5 وهو أهم برامج الأخبار التجارية. ويمكننا ملاحظة أنه بصرف النظر عن الاختلاف بين الشبكات المتعددة كان الاهتمام بالقضية عظيما (شكل٢). وكما حدث بالنسبة للصحافة لم يوجه لالقاء القبض على شيزا اهتمام كبير فى البداية، ثم تزايد اهتمام بسرعة بعد ذلك. وقد خصصت الأخبار وقتا يزيد على ست دقائق فى المتوسط لتغطية الإعلان عن التحقيق مع كرايسكى. كما خصص لتغطية خبر استقالة مارتيللى ما يزيد على ١٤ دقيقة أى نحو نصف مدة البرامج الاخبارية (بينما خصصت فترة أقل لتغطية خبر استقالة كرايسكى باعتبار أنه كان أمرا متوقعا منذ فترة من الزمن). وكان هناك تركيز أيضا على حدثين هامين آخرين هما آثار قرار كونسو والأهم منه رفض البرلمان التفويض بتوجيه الاتهام لكرايسكى.

ولم تكن التغطية التليفزيونية قاصرة على نشرات الأخبار اليومية. فخلال الفترة التى سبقت اثارة قضية تانجينتوبولى بدأ كل من التليفزيون العام والتليفزيون التجارى بث برامج جديدة تتناول موضوعات جارية تستعرض السياسة بطريقة أكثر حيوية، وبأسلوب أقل تحفظا واحتراما من الماضى. وسرعان ما أصبحت فضيحة تانجينتوبولى هى المحور الرئيسى لتلك البرامج التى كان بها جمهور كبير من المشاهدين. ففى كل الأمسيات تقريبا كانت تجرى لقاءات مع بعض الشخصيات الكبرى المتورطة وبعض الزعماء السياسيين الإيطاليين البارزين، يواجههم صحفيو التليفزيون والمشاهدون فى الأستديو بطريقة تضفى على موضوع المناقشة حيوية وعلى الفضيحة وضوحا. وباختصار

أصبحت قضية الفساد العام على مدى ما يقرب من عامين هى الموضوع الرئيسى للأخبار. وكما ذكر أحد خبراء الإعلام الإيطاليين، «كانت تغطية قضية تانجينتوبولى» شديدة التأثير والتركيز لا رحمة فيها» (مازوليني، ١٩٩٥ ص ٣٠٩).

فكيف يفسر ذلك، وبخاصة عندما يقارن بالاهتمام العابر الذى وجهته وسائل الإعلام للفساد السياسى فى الماضى[٤] (جالى Galli، ١٩٨٣ وتيورون Turon، ١٩٨٤، وديلابورتا della Porta، ١٩٩٢)؟ ومن التفسيرات التى يتكرر ذكرها، أن الفضيحة هذه المرة كانت على درجة من الضخامة، بحيث لم يمكن تجاهلها أو التقليل من خطورتها، ولكن كان ذلك فى الحوار السطحى الشائع، لأن قضية تانجينتوبولى ان كانت قد اكتسبت أهمية كبيرة، فإنما يرجع ذلك فى المقام الأول إلى ما أضفته عليها وسائل الإعلام من أهمية. حقا كان هناك العديد من وقائع الفساد فى العقود السابقة ولكنها كانت تتساوى فى أهميتها حتى فى العقود السابقة ودرجة خطورتها مع قضايا ابتزاز الأموال وسمعة المتورطين فيها[٥]. ولكن الصحافة لم توجه لتلك القضايا إلا اهتماما قليلا، وهكذا سهل التغاضى عنها ونسيانها.

ويرجعها تفسير آخر إلى الاتجاهات الأيديولوجية لوسائل الإعلام. وطبقا لهذا الرأى كان حجم الاهتمام الذى وجه للقضية من فعل القوى السياسية التى كانت تساند الصحف والبرامج الاخبارية، لكى تستفيد من نشر الفضيحة. ولكن حتى هذا التفسير غير مقبول. حقا توضح بيانات جدول رقم «١» أن صحيفة (الاتحاد) ليوينتا وهى صحيفة الحزب الديمقراطى اليسارى أولت القضية اهتماما وتغطية أقل من تغطية الصحف الأخرى الأقل خصوصا للسياسة لها، وذلك على الرغم من أن تورط الحزب فى الفضيحة كان هامشيا بدرجة كبيرة، وكان بالإمكان احراز مكاسب كبيرة من التأكيد على التغطية الواسعة المستمرة لقضية تانجينتوبولى.

ويتضح من ذلك أن الانتماء السياسى للصحافة والتليفزيون لم يكن العامل الأساسى، ولكن ربما كان الابتعاد عن السياسة هو تفسير الاهتمام الكبير بقضية تانجينتوبولى بدرجة تفوق الاهتمام بأى قضايا فساد سابقة. وبالتالى كان تزايد استقلالية وسائل الإعلام عن النظام السياسى والصفوة السياسية راجعا لتحول وسائل الإعلام إلى وسائل تجارية. الأمر الذى حدث فى النصف الثانى من فترة الثمانينيات (جيجليولى ومازوليني ١٩٩١، مازوليني ١٩٩٥). فحتى ذلك الوقت كان توزيع الصحافة الإيطالية ضعيفا وقراؤها قليلون. وكان الناشرون يعتبرون صحفهم مجرد أدوات لتأييد القوى السياسية التى تحمى مصالحهم الاقتصادية التى يوجد معظمها خارج نطاق قطاع وسائل الاعلام أكثر من كونها أعمالا للكسب.

وكان وضع محطات الإذاعة مماثلا. فقد كانت اذاعة الخدمة العامة (RAI) تغطى نفقاتها إلى حد كبير من التراخيص المجانية وتعمل فى ظل نظام احتكارى صارم تسيطر عليه القوى السياسية الرئيسية التى قسمت المحطة إلى ثلاث مناطق نفوذ: القناة الأولى التى تقدم برامج اخبارية TGI يسيطر عليها الديمقراطيون المسيحيون والقناة الثانية TG2 ويسيطر عليها الحزب الاشتراكى، والقناة الثالثة TG3 ويسيطر عليها الحزب الشيوعى. ونتيجة لذلك كانت أخبار التليفزيون تتجاهل متطلبات السوق أكثر من الصحافة، كما كانت شديدة الانحياز الأيديولوچى وخاصة فيما يتعلق بالموضوعات السياسية.

وقد تغير الموقف فى الثمانينيات تغيرا سريعا، نتيجة للتجديدات التكنولوجية التى شجع عليها قانون النشر الصادر سنة ١٩٨١. وقد حاولت دور النشر تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الإدارة المالية عما كانت عليه فى الماضى. وبدأت الصحف الكبرى تتجه إلى السوق، فتقدم منتجا أكثر حيوية وجاذبية، وتدخل فى تنافس مع بعضها، وتحرر أنفسها على الأقل جزئيا من اعتمادها السابق على القوى السياسية. وكانت النتيجة زيادة ملموسة فى نسبة التوزيع (ارتفعت بمعدل الربع فيما بين نهاية السبعينيات ونهاية الثمانينيات، مع تزايد سريع خاصة فى النصف الثانى من العقد) فى التوزيع وعوائد الإعلانات.

وفى قطاع التليفزيون. كان ظهور التليفزيون الخاص بمثابة دافع للتغيير فى نهاية فترة السبعينيات بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بحرية المواد المذاعة. وقد دخل إلى سوق التليفزيون الجديدة وهو أحد المستثمرين وهو سيلفيو بيرلوسكونى الذى كان يستثمر آنذاك فى مجال الممتلكات العقارية وسرعان ما سيطر سيطرة كاملة خلال سنوات قليلة على الإعلانات التى لم يستنفذ تمويلها وعلى البرامج الترويحية الشعبية لما بدأ يستغل جمهور المشاهدين ويبتزهم. وفى نهاية فترة الثمانينيات وبعد عقد كامل من التطور السريع غير المنظم أصبح نظام الإذاعة الإيطالى نظام مزدوج تتنافس فيه شركة شبكة فيفينفست التابعة لشركة بيلوسكونى وراديو إيطاليا (RAI) بشدة. وكان القطاع الوحيد الذى ظلت هيئة إذاعة إيطاليا تحتكره هو قطاع الأخبار. ولكن دخل هذا القطاع أيضا إلى الشبكات الخاصة قبل تفجر قضية تانجينتوبولى بشهر واحد فقط وقد ظهر برنامج TG5 الذى يعد أحد البرامج الرئيسية للأخبار فى شبكة فينينفست، وسرعان ما اجتذب جمهورا كبيرا من المشاهدين.

هكذا فى الوقت الحاضر الذى تفجرت فيه قضية تانجينتوبولى كانت الصحافة وأخبار التليفزيون قد تحررت من التدخل السياسى أكثر مما كانت عليه فى الماضى. كما أصبحت أكثر انتباها للسوق وأكثر تجاوبا مع الرأى العام.

وبدأت تنتشر بين الصحفيين فكرة قيامهم بالعمل كممثلين للصالح العام أكثر من كونهم متحدثين باسم الأحزاب السياسية. وفى مثل هذا الوضع يسهل ادراك وتفسير الاهتمام الذى أولته وسائل الإعلام لقضية تانجينتوبولى. فمن جهة وكان التأكيد على الفضيحة يعد عملا جيدا، فى وقت كان الجمهور فيه شغوفا بالتعرف على تفاصيل الأعمال السيئة التى تمارسها الصفوة السياسية. ومن ناحية أخرى كان الوقوف فى صف الجماهير لا يعنى بالنسبة للصحافة، فقط التحرر من المؤسسة السياسية ولكن كان يعنى أيضا الظهور بمظهر السلطة المستقلة التى تؤدى دور الحارس أو «الحكم» فى الحياة العامة. وتؤيد المعلومات الواردة فى جدول «١» وشكل «٢» هذا التفسير، فيتبين منها أنه كلما كان توجه الصحافة نحو السوق كلما تعاظمت تغطيتها للفضائح. ومن بين الصحف اليومية التى تأثرت بهذا الاتجاه جريدة الاستقلال «الاندبندنت»، وهى صحيفة جديدة كانت تحاول توسيع مجال توزيعها. فأعطت قضية تانجينتوبولى تغطية شاملة على مدى عدة أيام. وقد حذت حذوها الصحف الاخبارية القومية الثلاث (الكوريير ديلاسيرا، الجمهورية، لاستامبا). وأخيرا «ليونيتا» الاتحاد وقد بدت نفس الظاهرة فى التليفزيون (على الرغم من أن البيانات المتاحة كانت قليلة لا تتيح الوصول إلى استنتاجات على درجة عالية من اليقين). ولقد كان برنامج TG5 هو البرنامج الاخبارى الذى كرس وقتا أكبر للأحداث الرئيسية لقضية تانجينتوبولى وذلك لاجتذاب مزيد من المشاهدين، بهدف اكتساب مكانة فى السوق تمكنه من الحصول على شريحة رئيسية من أموال الإعلانات. ولكن آليات المنافسة شملت التليفزيون العام أيضا، فقد كان صحفيوه يوجهون اهتماما لعدم خسارة مشاهديهم فى المنافسة مع التليفزيون الخاص. ومن جهة أخرى كان هؤلاء الصحفيون قد تحرروا من رقابة الأحزاب التى أصبح تأثيرها على شبكة الإذاعة الإيطالية ضعيفا جدا نتيجة لمخالفاتهم القانونية التى كشفت عنها الفضيحة، ولذلك كانت تغطية للقضية تطلب عليه العمل المهنى أكثر من العمل السياسى. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يكون البرنامج TG2 الذى كان يتصادم فيه منطق المنافسة مع العقبة الكبرى المتمثلة فى تأثير الحزب الاشتراكى، الذى حافظ على قوته حتى منتصف عام ١٩٩٣ على الأقل. وأن يكون البرنامج الذى خصص أقل وقت بالنسبة لغيره لتغطية الفضيحة، وكانت آراؤه بشهادة المعلقين هى أكثر الآراء انحيازا.

مرحلة الفضيحة

أوضحت إلى هنا أن الصحافة الإيطالية غطت قضية تانجينتوبولى تغطية واسعة، وذكرت أن ذلك راجع للاستقلالية الكبيرة عن النظام السياسى التى أصبحت تتمتع بها الصحف

وأخبار التليفزيون.

ومع ذلك فإن مدى اتساع تغطية قضية تانجينتوبولى من حيث الوقت والمساحة، لا تدلنا كثيرا على درجة اهتمام وسائل الإعلام بالقضية فلا تدلنا الا قليلا عن الدور الذى أدته الصحافة فى تحويل ما ظهر فى بداية الأمر على أنه قضية صراعات حزبية حيث كان التأكيد كما سبق أن ذكرنا على القبض على ماريوشيزا مواكبا لظروف الحملة الانتخابية التى كانت تتجه ضد الحزب الاشتراكى)، إلى فضيحة قومية تعد علامة على نهاية «الجمهورية الأولى». ولإلقاء الضوء على هذه المسألة، لابد من أمعان النظر فى التفسيرات الخاصة أكثر من القياس الكمى لتغطية الفضيحة، أى الاهتمام بتحليل الأشكال والصيغ التى قدمت بها الفضيحة هذه الأحداث.

فمنذ البدايات الأولى للفضيحة طبق شكلان رئيسيان أحدهما فنى يتمثل فى التعبير بالمفاهيم العلمية ولغة العلوم السياسية. وفى هذا الشكل كان ينظر إلى الفساد السياسى لا على أنه موضوع يمس الأخلاقيات الفردية، ولكن على أنه نتيجة للتركيب الهيكلى مثل زيادة تدخل الدولة فى الاقتصاد، والحاجة الملحة لتحويل الأحزاب السياسية مع عدم وجود بديل للتمويل من جانب الحكومة.

ونتيجة لذلك استلزم الأمر أن تكون الحلول ذات طبيعة هيكلية أيضا. وبطبيعة الحال كان لابد من معاقبة المدانين فى أسوأ ممارسات الفساد، حيث ينتهى دور القضاء. وللقضاء على الفساد أو منعه كان لابد من اجراء اصلاحات معينة يقررها السياسيون لا القضاء أو المحققون.

أما الشكل الثانى فهو مختلف تماما، لم يعتمد على العقلانية فى التعبير عنه بل على المفاهيم الأخلاقية، فالفضيحة فى اطار هذا الشكل تعد من أعراض التدهور الشديد فى الحياة السياسية يهدد جوهر الديمقراطية والنظام الأخلاقى، الذى يقوم عليه المجتمع. وفى ظل هذا الاطار لا يمكن النظر إلى قضية تانجينتوبولى فقط من منظور اصلاح النظام السياسى الذى تعجز الصفوة السياسية الفاسدة المخالفة للقوانين على القيام به، فضلا عن الكثير الذى يجب عمله. فأولا كان هناك الاصلاح الأخلاقى للحياة العامة مما يتطلب ايجاد اشارات رمزية تعلن عن المذنبين وكذلك نوع من التطهير الجماعى. كما كان من الضرورى اختيار طبقة سياسية جديدة لم تلوثها الفضيحة. وفى ظل هذا الاطار لا يقتصر دور القضاء على مجرد كشف النقاب عن الفساد، بل على المحققين والقضاة القيام بعمل رمزى أكثر اتساعا وشمولا هو مهمة تمثيل الأخلاقيات العامة.

وإذا ما تعقبنا هنا المقالات الافتتاحية والمقالات التى تتناول قضية تانجينتوبولى، يبدو واضحا أنه ظهرت بعد الشكوك الأولية اختارت أغلب الصحف أسلوب نقل المحددات الثانوية للموقف ولا يعنى ذلك أن المحددات الأولية لم تتواجد تماما

وبخاصة فى الصحف الأقل شعبية، ولكن كان التعبير عنها يتأتى من خلال الكتاب الخارجيين الذين لا يتمتعون إلا بوضع هلمشى فى تقديم ومناقشة الموضوع. ولقد كانت قصة تانجينتوبولى فى معظمها من قبيل القصص التحذيرية أو الدراما الأخلاقية التى تنتصر فيها الفضيلة فى النهاية، وينال الأشرار للعقاب. ولم يكن الاهتمام مركزا على المتغيرات الهيكلية التى تؤيد أو تعارض الفساد، ولكن كان التركيز على المشكلات الأخلاقية التى تثيرها الفضيحة. ولم يكن المتهمون فى القصة مجرد كيانات معنوية مثل النظام السياسى أو الهيكل الحزبى، بل كان يتعلق بمواطنين معينين من السياسيين الذين يحقق معهم المدعون العموميون ويتهمهم الجمهور ذاته فى ميلانو.

وقد ساد هذا المفهوم للموقف منذ البداية وعندما ثبت وأصبح يوجه مجرى الأحداث والصحفيين لما يجب أن يكون التركيز على اعلانه من جوانب القصة، وما يجب أن يسدل عليه الستار. وبخاصة ما يتعلق بالإطار الذى كان له أثر على المشاركين فى المأساة.

ولقد كان قضاة ميلانو ومكتب المدعى العام هم المشاركون الرئيسيون، وأكدت روايات ومقابلات عديدة العبء الهائل الملقى على عاتقهم بالإضافة إلى حكمتهم ومهارتهم فى التحقيق واستقلالهم عن مختلف السلطات. أما بالنسبة لأنطونيو دى بياترو وهو من أكثر أعضاء فريق المحققين شعبية فقد أكدت الصحافة بساطته وإنسانيته. هذا الفلاح الفقير القادم مع القادمين من الجنوب (الذين يرجعون إلى أصول بسيطة من ريف موليس) ونشأته الصعبة التى يستحق الإعجاب وتدرجه من عامل اضطر للهجرة للخارج إلى مفتش بوليس، ثم أخيرا مدعى عام (فى الحادى والأربعين من عمره يبدو على الاجهاد الذى تدل على الحياة الصعبة التى مر بها) ويتميز بلغة شعبية صريحة (يكره الأسلوب الخطابى والكلمات الكبيرة والعبارات الرنانة)[٧]، بالإضافة إلى أقواله الصارمة الشهيرة التى تعبر عما يعتمل فى نفسه من غضب على السياسيين الذين يحقق معهم، عندما يسردون أكاذيبهم. وهكذا صور القضاة كأفراد من الشعب وممثلين عنه فى صورة المدافعين الحقيقيين عن البسطاء والمنتقمين لسنوات طويلة من سوء استغلال السلطة والفساد وعدم الكفاءة[٨]، والذين يؤدون أعمالهم بشقة فى أن العين لن تغمض عن (الفضيحة)، وأن الأمور لن تعود إلى سيرتها الأولى[٩].

. أما السياسيون فقد صوروا على العكس من ذلك، متغطرسون غير شرفاء وغير أكفاء، معزولون عن الجماهير ولا يتمتعون بثقتهم. وقد أشارت الصحافة إلى أن كثيرا منهم قد دخلوا الحياة العامة لغرض وحيد هو الاثراء، ويرون أنفسهم فوق القانون، ويحاولون بشتى الطرق أن يتهربوا من المسئولية عن المخالفات التى

ارتكبوها. وبالتدريج أظهرت تقارير الصحافة أن مسئولية الفساد تحولت من السياسيين كأفراد إلى طبقة السياسة ككل. ومع سقوط كرايسكى كما قررت صحيفة الكوريير فإن الحرب التى قادتها القوى الحزبية ضد الأمة، وأدت إلى الفض من حضارتها وتخريب اقتصادياتها، قد وصلت إلى مرحلة النهاية. وبعد مرور عام على قضية الأيدى النظيفة أوردت نفس الصحيفة أن جميع الأحزاب وكذلك العديد من الشخصيات البارزة فى المجال الاقتصادى متورطون فى الفضيحة. وقد انضم للحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الاشتراكى اللذان اتهما بالفساد منذ فترة الحزب الديمقراطى اليسارى والحزب الجمهورى(١١)، اللذان كانا يعدان أبطال «الأيدى النظيفة» والأكثر من ذلك أنه لم يعد هناك شك فى أن عالم الصناعة والمال تواطؤوا بالذات مع القوى السياسية والتى كانت تعمل بصورة صارخة ضدها علنا (١٢).

ولقد كان للصحافة أيضا دور جوهرى فى البناء الاجتماعى للعنصر الثالث فى تلك الأحداث، ونعنى به «الجمهور». ففى لغة الصحافة يشير هذا اللفظ إلى جمهور المواطنين البسطاء العاديين الشرفاء الذين استولت عليهم الدهشة فى البداية، ثم عبروا عن استيائهم عندما علموا بحجم الفضيحة. وقد أفردت الصحف والتليفزيون مساحات كافية للاحتجاج الشعبى بدءا من تجمع جمهور قليل أمام قصر دى جويستزيا فى ميلانو إلى المظاهرات العامة والخطابات والفاكسات التى تتلقاها الصحافة. وقد ركزت وسائل الإعلام بصفة خاصة على عدم وجود أى اختلاف فى الرأى بين المواطنين بغض النظر عن انحيازاتهم الأيديولوجية، فهم جميعا متفقون فى احتقارهم للسياسيين، ولديهم الرغبة فى التخلص منهم. ومن الواضح أن هذا الموجز الموضوعى للسمات التى أضفتها الصحافة على المشاركين الثلاثة فى المأساة يقدم صورة شديدة الوضوح والمثالية لتوجهات وسائل الإعلام. والواقع أن صياغة شكل التعارض الواضح بين طبقة سياسية فاسدة ومجتمع شريف التى تشكل الهيكل الرمزى الأساسى للوضع الذى يوضح معظم روايات الصحافة عن قضية تانجينتوبولى قد اعتمدت على العديد من استراتيجيات الاتصال القائمة على الاتجاهات السياسية للصحف المختلفة. والجمهور الذى تخاطبه تلك الصحف. وقد فضلت بعض الصحف التركيز على الازدراء الشعبى. واستعملت صحف أخرى أسلوبا أكثر انضباطا. فعلى سبيل المثال أوضح تحليل لعناوين الصحف (جليريا، ١٩٩٥) أن بعض الصحف مثل «الاندبندانت» تفسر الفضيحة فى عبارات شعبية قوية وتؤكد على الجوانب الاجرامية لسلوك السياسيين، كما تؤكد على أكثر الاجراءات شدة من جانب المدعين العامين، وعلى فقدان الثقة الذى شمل كافة الصفوة السياسية دون استثناء.

ويعبر عنهم بالإيطالية بكلة "Palazzo" كناية عن عزلة السياسيين عن بقية الدولة. وعبرت صحف أخرى مثل «الجمهورية» عن نقدها للسياسيين مع إدراك أفضل للأبعاد الدستورية للظاهرة، والاهتمام بالتفرقة بين أكثر الأحزاب فسادا، وأقلها فسادا من حيث التورط فى الفضيحة.

ومع ذلك فقد دخلت كل تلك الفروق فى التأكيد على بعض الجوانب فى اطار عام واحد من التفسيرات(١٣)، يرى أن الفساد مسألة أخلاقية بالدرجة الأولى وفيه انتهاك للاتفاق المبرم بين الحكام والمحكومين، والخروج عن شرعية النظام السياسى برمته من جانب أحزاب الأغلبية وبدرجة أقل أحزاب الأقلية.

مما هى الأسباب التى دعت الصحافة لاختيار هذا الاطار التفسيرى وتفضيله على أى اطار آخر. أعتقد أن هناك عوامل عدة أثرت تلقائيا على هذا القرار. العامل الأول مرتبط بأسلوب وسائل الإعلام، فكما ذكر جامسون gamson وموديجيليانى Modigilioni (١٩٨٩) يتوقف نجاح أى اطار تفسيرى سهولة اختصاره والتعبير عنه باختصار فى عبارات مؤثرة. وتعد قضيتا تانجينتوبولى والأيدى النظيفة اللتان تجسدان شبكة الفساد السياسى فى ميلانو (وشمل أثرهما البلاد كلها)، وكذلك حركة التطهير القانونية والأخلاقية الذى توليه السلطة القضائية تعبيرات مناسبة عن ذلك الوضع. ولكن استخدام تلك العبارات كان له كما هى العادة تداعيات رمزية هامة. فكلا المسميان شجعا على النظر لقضية الفساد على أنها صراع بين الخير والشر، بين الطهارة الأخلاقية والتلوث الأخلاقى، مع النظر إلى المدعين العامين لأبطال حاربوا الإرهاب والمافيا. ويتصدون لقلب الفساد فى المؤسسات السياسية. وكان من الأسهل صياغة هذا التعريف للوضع فى إطار المساحة المحدودة لنشرات الأخبار التليفزيونية أو المقالات الإخبارية، عن صياغة التفسير المركب للأسباب الهيكلية للفساد السياسى. وفوق ذلك فإن صيغة التبسيط المفرط (الأخبار فى مواجهة الأشرار) الذى كان الحرص فيه على اتباع صيغة الهيكل الرسمى والمحتوى الموضوعى للقصص الشعبى كان يعد جزءا من أسلوب معالجة حوار وسائل الإعلام والتليفزيون على وجه الخصوص.

وهناك سببا آخر يؤيد وصف قضية تانجنتيوبولى على أساس أخلاقى، ونعنى به الصدى الاجتماعى والثقافى لهذا التفسير. وقد أظهرت الدراسات العديدة التى قام بها «الموند Al-mond»، و«ڤيرنا Verna» (١٩٦٣) و«كارتوتشى Cartocci» (١٩٩٤) أن الثقافة السياسية الإيطالية تتميز بفقدان الثقة العميق فى السياسيين والأحزاب السياسية، وعدم الرضاء الواسع المدى عن مَمارسات النظم السياسية والإدارية. وبدلا من دفع الإيطاليين للانغماس فى العمل الجماعى، أدت بهم هذه المشاعر إلى اتخاذ

موقف يتسم بعدم الاكتراث ونظرة المصلحة الذاتية فيما يتعلق بكل ما يتعلق بالسياسة. بيد أنه فى بداية التسعينيات أدت عوامل عدة مثل تزايد عبء الضرائب وخاصة فى الأقاليم الشمالية للبلاد، وتزايد الاهتمام بحدة الأزمة الاقتصادية، وعدم كفاءة الدولة فى حربها ضد الجريمة المنظمة، إلى تهيئة جو أصلح للتعبير عن مشاعر العداء تجاه الأحزاب التقليدية، كما تبين من نجاح رابطة الشمال وهزيمة الائتلاف الحكومى فى انتخابات أبريل عام ١٩٩٢. ولا شك أن وسائل الإعلام، أدركت بوضوح فى وضع كهذا، ان انتقاد الانحراف الأخلاقى عدم كفاءة الصفوة السياسية القديمة يمسان وترا حساسا عند الرأى العام.

ولكن هناك سبب آخر فى أن هذا التفسير لقضية تانجينتوبولى يعود بالفائدة على الصحافة ذاتها. وقد سبق أن ذكرت ما لعملية التوجه التجارى للنظام الإعلامى خلال السنوات التى سبقت الفضيحة. وكان من نتائجها تزايد استقلالية الصحافة، ومواقفها النقدية الاستقلالية فى أوساط الصحفيين. وكما سبق أن أوضحنا كان هذا الموقف هو أساس التغطية الصحفية الواسعة لقضية تانجينتوبولى. ولكننى أود أن أذكر أنه كان أيضا دافعا لتبنى أسلوب تفسير القضية على أنها مسألة أخلاقية. فأى طريق كان أمام الصحافة لتوضيح اختلافها واستقلاليتها وبعدها عن الفئة التى كانت مسيطرة فى الماضى أفضل من التأكيد على أعمالهم المشينة، والتبشير بقدوم صفوة سياسية جديدة، لا يلوثها الفساد (وخاصة إذا فعلت ذلك دون خوف من الانتقام) بعد أن أصبحت سطوة الصفوة السياسية القديمة فى تضاؤل مستمر وبخاصة بعد الكشف عن الفضيحة)؟.

وعلى الرغم من صعوبة تقدير تأثير الموقف الذى اتخذته وسائل الإعلام الإخبارية، إلا أنه من المؤكد أنها قامت بدور هام فى تطور الأحداث بالنسبة لقضية تانجينتوبولى. لأن التأييد المستمر الذى عبرت عنه الصحف والتليفزيون للمدعين العامين فى ميلانو بمثابة حماية من اتهام السياسيين المتورطين لهم بالتحيز والعكس. وعلى عكس ما كان يحدث فى الماضى، ساعد ذلك على سير التحقيقات القضائية دون معوقات. ومن جهة أخرى سرعان ما أدى وقوف الصحافة موقفا موحدا إلى اشباع مشاعر الجماهير. وعندما تحولت «قضية باجينا» إلى «قضية تانجينتوبولى» تبلور معناها بوضوح ولم يعد الاقبال على قراءة الأحداث يعنى إلا شيئا واحدا هو عدم شرعية النظام السياسى.

ومن الواضح أننى لا أعنى بذلك أن قضية تانجينتوبولى كانت مصاغه بأسلوب يتسم بالبرود من جانب وسائل الإعلام، أو أنه قد فرض على الرأى العام من الخارج. ففى حالة الأزمة الاجتماعية والتغيرات السياسية السريعة على وجه الخصوص لا تسير العلاقة السببية بين

وسائل الإعلام والرأى العام اطلاقا فى اتجاه واحد مستقيم ولكنها تأخذ الشكل الحلزونى المتصل حيث يكون إدراك الموقف من قبل وسائل الإعلام والجمهور متدافع ومتواصل. وعادة ما يحدث فى مثل هذه الحالة أنه بمجرد تأكيد الإطار وتثبيته. فإن أى أطر أخرى تستبعد من المجال العام ولا يؤخذ بها. (نويل-نيومان Naelle-Newman، ١٩٩٣).

وبالنسبة لهذه القضية كانت الخطوة الأخيرة فى المنظور الاجتماعى لمعنى قضية تانجينتوبولى هى بث التليفزيونية لمحاكمة «كيوزانى».

التسمية

فى أواخر عام ١٩٩٣ وبداية عام ١٩٩٤ كان الملايين من مشاهدى التليفزيون الإيطالى يشاهدون أداء متميزا. فعلى مدى نحو ثلاثة أشهر كانت قناة «الإذاعة الإيطالية ٣» وهى إحدى القنوات العامة تذيع قضية كيوزانى[١٤] فى صدر برامجها. وكانت أول وأكبر محاكمة ناتجة عن التحقيقات القضائية حول الفساد فى قضية الأيدى النظيفة التى ظهر فيها بعض القادة الإيطاليين السياسيين البارزين ورؤساء وزارات سابقين ووزراء سابقين ورؤساء جميع الأحزاب الحكومية وهم يعترفون بأنهم قد تلقوا مبالغ ضخمة من الشركات الكبرى فى القطاعين العام والخاص لتمويل أحزابهم وحملاتهم الانتخابية. وعلى الرغم من أن السياسيين استذكروا ذلك إلا أن الشك قد ساور جمهور مشاهدى التليفزيون، ثم تأكد بعد ذلك أن أجزاء من تلك الأموال دخلت جيوب المتهمين أكثر مما دخل فى ميزانيات الأحزاب. وقد لاقت إذاعة تلك المحاكمة نجاحا جماهيريا واسعا. وعلى الرغم من الإذاعات المنافسة فى الفترات المتميزة فى قنوات التليفزيون القومية الأخرى إلا أن ما يزيد على أربعة ملايين كانوا يشاهدونها فى بعض الأمسيات، وكانت تغطيتها تصل إلى نحو ١٦٪ من وقت البث، وهى مساحة بث لم تكن تخصص مثلها إلا للأحداث الرياضية الكبرى أو برامج التسلية الشعبية. وكان أى سياسى يمثل أمام محكمة جنائية متهما بمخالفات ارتكبت أثناء توليه لمنصبه يمر بتجربة تعد وصمة عار، ولكن الإذاعة التليفزيونية كانت تضخم وصمة العار وتحول المحاكمة إلى مشهد عام مخجل (جارفنكل Gafinkel، ١٩٥٦)[١٥]. وكان ذلك يتأتى فى صورتين:

أولهما أن بث المحاكمة فى التليفزيون يعد اهدارا للسمعة التى تحيط بالسياسيين المهمين من الاحترام والتميز، وهى سمعة ترجع إلى تحكمهم فى نظر الجماهير لهم، ولكن كاميرا التليفزيون تركز على التفاصيل، وتعرض المتهمين لكل أشكال كشف العورات عند التعرية للقيام بالفحص الدقيق. وتبدو مظاهر المخاوف والقلق والغضب الشديد من خلال التعبير بالشد العصبى على الأصابع وتصبب قطرات العرق

على الجبهة والتقلص اللا إرادى فى عضلات الوجه وسيل اللعاب على جوانب الفم. ويبدو ذلك أكثر وضوحا لمشاهدى التليفزيون أكثر من ظهوره للحضور فى قاعة المحكمة. ولقد اكتسبت تلك العلامات العصبية التى اقترنت بأكثر اللحظات عصبية عند الاستجواب، أهمية باعتبارها دلائل على الادانة بغض النظر عن المناقشات الجارية فى قاعة المحكمة.

والصورة الأخرى تتمثل فى تأثر ما يظهر للمشاهد من حوار بأن المحاكمة قد أصبحت حدثا إعلاميا، إذ كان المدعون العموميون والمحامون والمتهمون على وعى بأن الحوار الدائر ليس محصورا فقط فى قاعة المحاكمة ولكنه أيضا متاح للملايين من مشاهدى التليفزيون، بل ومتاح للأمة كلها. ولم يكن جمهور العامة يهتم بالجوانب القانونية للقضية لأن من الصعب على رجل الشارع أن يتفهمها، ولكن كان تركيز الاهتمام على المسائل الأخلاقية التى تثيرها المحاكمة. أما بالنسبة للسياسيين المتورطين فإن ما يعنيهم لم يكن مسئوليتهم الجنائية بل مصداقيتهم وكرامتهم وشرفهم الشخصى والسياسى أو بعبارة أخرى «صورتهم أمام الناس»(١٦). ولهذه الأسباب كان أحد المحاور الرئيسية للمحاكمة هو الجانب الأخلاقى للحقائق (بخلاف جانبها القانونى البحت). وكان السياسيون يصرون على القول بأن الحقائق لا تخرج عن كونها أمورا هامشية، وإن كانت مؤسفة إلا أنها تعد جزءا طبيعيا من روتين الحياة السياسية. وهكذا فهى لا تسيء إلى مكانتهم كقادة. أما ما يتعلق بالاتهامات المنسوبة إليهم فلم تكن تعد من الناحية الفنية مثالا للفساد، الذى لا يختلف عن أحداث أخرى وقعت فى الماضى. وبذلك أصبحت تعد من قبيل الانحرافات الأخلاقية الجسيمة التى ارتكبها نظام سياسى بأكمله، ومن الواضح أن الشكل الاجتماعى للفضيحة جعل التعريف الأخير هو الشائع فى أوساط الرأى العام. وفى النهاية يفقد السياسيون الماثلون أمام المحكمة، بغض النظر عن مسئوليتهم القانونية – مصداقيتهم الأخلاقية، وبالتالى يصبحوا غير مؤهلين للمشاركة فى الحياة السياسية.

وقد عادت إلى الأذهان محاكمة كيوزانى وكان لها تأثيرها على قضية تانجينتوبولى. وكان تأثيرها مزدوجا بإدانة المذنب وتطهير المجتمع. فمن جهة تؤكد أن الصفوة السياسية الحاكمة قد أصابها الفساد وتعمق فى جذورها حتى لم يعد أمامها سبيل للخلاص، ومن جهة أخرى كان فيها تعبير عن أن أكثر السياسيين سطوة خاضعون لحكم القانون وأن المجتمع قادر على كشفهم وتتبعهم واقتلاع جذور الشر من المجتمع.

خاتمة

أكدت فى هذا المقال على دور وسائل الإعلام فى التشكيل الاجتماعى لقضية تانجينتوبولى،

فبدون تغطية الإعلام للقضية ربما كان للفضيحة آثار أقل كثيرا مما حدث. وبدون البث التليفزيونى لمحاكمة كيوزانى، ربما كان من الصعب خروج الصفوة السياسية الحاكمة بأكملها من مسرح السياسة بالسرعة التى حدثت بها. ومن الواضح أن هذا لا يعنى أن وسائل الإعلام كانت قادرة وحدها على دفع عملية اسقاط الشرعية التى غيرت الشكل السياسى العام الذى ظل مستقرا فى إيطاليا لمدى أربعين عاما بتلك الصورة الفعالة. ولقد كانت هناك عوامل جوهرية أخرى بدءا من انهيار أنظمة الحكم فى أوروبا الشرقية، مما أحبط دعاوى أحزاب مثل الحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الاشتراكى عن قدرتهم على القيام بدور الحصن الواقى من أخطار الشيوعية، ثم تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتحرك قوى مضادة للصفوة فى المجالات السياسية والاجتماعية، والدينية كذلك (فقد كان كاردينال ميلانو وغيره من الشخصيات القيادية فى الكنيسة الكاثوليكية ينتقدون السياسيين يوتهمونهم بالفساد، وبخاصة الذين ينتمون إلى الحزب المسيحى الديمقراطى، وهو الحزب الذى كانت الكنيسة تسانده باستمرار).

ومع ذلك فقد كان دور وسائل الإعلام جوهريا فى صياغة الشكل الاجتماعى للفضيحة، وتحويل قضية تانجينتوبولى إلى حملة أخلاقية عنيفة. ولقد استمرت المناقشات العامة فى إيطاليا تدور حول الفساد السياسى على مدى سنتين، مما كان له أثر حاسم فى تقرير نتائج انتخابات فى أبريل ١٩٩٤.

وفى جو تسوده الشكوك فى التكامل الأخلاقى للطبقة السياسية برمتها، الذى ساعدت وسائل الإعلام على ايجاده أصبح التناقض بين الفساد والأمانة بسهولة تناقضا بين القديم والجديد، مؤيدا بذلك حزب مثل إيطاليا الفتاة الذى كونه بيرلوسكونى خلال الأسابيع القليلة التى سبقت الانتخابات.

وعند تأمل الموضوع قد يبدو أن الصورة التى صورت بها وسائل الإعلام قضية تانجينتوبولى مبالغا فيها وتعتمد على وجهة نظر واحدة متميزة، وتبدو أحيانا كأنها مصيدة للأخطاء والمخالفات. وفى هذا بعض الحقيقة، فبعض قطاعات من الصحافة كانت تخص السياسيين عامة بالهجوم دون تفرقة بين الفاسد منهم وغير الفاسد. وفوق ذلك كما ذكرت لم تكن وسائل الإعلام تكلف نفسها مشقة إلقاء الضوء على العوامل الهيكلية التى تساعد على قيام الفساد، وفضلت التركيز على عامل الافتقار إلى الأخلاقيات المهنية عند السياسيين. وأخيرا غالبا ما كانت تعد الظاهرة خاصة بإيطاليا وحدها وتمثل أعراض انهيار الدولة، ولم يكن الجمهور خلال تلك السنوات على دراية بأن مشكلة الفساد السياسى كانت حادة فى العديد من الديمقراطيات السياسية. ومع كل هذه التحفظات فقد قامت

الصحافة عامة بدور ايجابى للغاية فى اعلام الرأى العام بطبيعة الفساد السياسى، كما أوجدت جوا مواتيا أكثر من أى وقت مضى للاصلاحات القانونية والإدارية التى صممت خصيصا للقضاء على هذه الظاهرة.

وكما ذكرت مرارا كان العامل الحاسم فى قيام وسائل الإعلام باسترعاء الأنظار قضية تانجينتوبولى عاملا تجاريا جعل وسائل الإعلام أكثر الحاحا على الاستقصاء عن السلطات السياسية والهجوم عليها مما كانت عليه فى الماضى. وهو أمر واضح جلى يرجع إلى أن الصحف فقط وأخبار التليفزيون هى التى كانت تتمتع باستقلاليتها عن النظام السياسى وبمقدورها أن توجه له النقد. وكما صرح اثنان من المحررين فى مجموعة حديثة من المنشورات المتعلقة بالفساد السياسى (ديلا بورتا ومينى ١٩٩٥ ص٤) فإن استقلال الوسائل الإخبارية يعد أساسيا لتحقيق الصلة السوية «بين الصحافة والرأى العام والصفوة السياسية. والقضاء على الذى يتصدى لسلسلة الشرور المتصلة التى أوجدها الفساد».

وفى ختام هذا المقال يجب أن أوكد أن التوجه التجارى كان فى صالح استقلالية الوسائل الإخبارية عندما يكون فى اطار منظم بقواعد محددة تؤكد تعددية مصادر المعلومات. وبالنسبة لقوى السوق فإنها تميل بذاتها إلى تركيز ملكية وسائل الإعلام، والتحكم فيها فى يد قلة اقتصادية قوية الترابط. مما قد يشكل بوضوح خطرا يتهدد على حرية الصحافة وأخبار التليفزيون، لأن ذلك ينطوى على اخماد أصوات الأقلية وسيطرة احتكارات وسائل الإعلام على الرأى العام.

وتوضح الأحداث الأخيرة فى إيطاليا هذه الحقيقية، ففى غيبة التشريعات السليمة، استطاع سيلفيو بيرلوسكونى أن يقيم امبراطورية إعلام ضخمة سهلت دخوله إلى معترك السياسة واحرازه النصر فى انتخابات عام ١٩٩٤. فبمجرد دخوله فى السلطة تساعد غيبة التنظيمات التى ترغم السياسيين ذوى المصالح الاستثمارية على قطع الروابط المباشرة وغير المباشرة مع أصولهم، مما سمح له باستغلال شبكاته الجديدة لدعم ومساندة عمله السياسى. وقد ظهر أثر التغير الجوهرى واضحا فى موقف البرامج الإخبارية التى كانت تقدمها محطة فينيتفست عن الفساد. فبينما كانت تدافع بشدة عن المدعين العامين فى ميلانو حتى وقت اذاعة محاكمة كيوزانى، إلا أنها تحولت إلى الهجوم الشرس عليهم (وعلى تحقيقات مانى بيوليت كلها) عندما بدأ التحقيق مع بيرلوسكونى ذاته حول مخالفات الفساد والتى ارتكبها خلال فترة عمله السابقة كمستثمر. وفى مثل هذا الموقف لم تكن القوى السياسية هى التى تضغط بشدة على القضاء ووسائل الإعلام بل أن قوة وسائل الإعلام ذاتها هى التى أدت إلى

تعديل الظروف السياسية، والاجراءات القضائية. ولكن كانت النتيجة واحدة تتمثل فى غياب الفصل بين السلطات السياسية والقضائية والإعلامية وهو ما يعد تهديدا خطيرا للمسيرة الصحيحة للنظام الديمقراطى.

الهوامش

١- مرسوم حكومى للحصول على موافقة البرلمان خلال ٦٠ يوما.

٢- التغطية الشاملة هى التأثير المزدوج لإظهار واستمرارية نشر أحد الأخبار (لانج ولانج، ١٩٨٣ ص ٤٩) للإظهار كما هو مستخدم هنا يعنى وضع الخبر فى الصفحة الأولى واستمرارية ذلك لمدة أربعة أيام متوالية.

٣- تقاس درجة التغطية بالدقائق وأقل مدة لبرنامج اخبارى هى نصف ساعة.

٤- لم يكن الفساد السياسى بطبيعة الحال مهملا فى الصحافة فى الماضى (انظر على سبيل المثال كازنولا، ١٩٨٨ ص ٥٧-١٠٩). ولكن بعض الصحف اليومية والأسبوعية فقط هى التى كانت تهتم بها. بينما كانت تغطية قضية تانجينتوبولى تشمل كل وسائل الإعلام الإخبارية.

٥- لوصف تلك الحالات انظر دى لوكا وجويز توليزى (١٩٩٣).

٦- أصبحت فكرة الإطار فى السنوات الأخيرة مفهوما رئيسيا فى التحليل الاجتماعى لوسائل الإعلام. ومن أحسن التعريفات التى تناولت هذا المفهوم التعريف الذى قدمه جيتلن (١٩٨٠ ص٧) وهو أن الأطر التى تقدمها وسائل الإعلام تعد نماذج دائمة للمعرفة والتفسير والعرض والاختيار، والتركيز والاستبعاد التى يبنى عليها الحوار المسموع أو المرئى.

٧- هذه الفقرات مأخوذة من صحيفة كوريير ديلاسيرا ٧ مايو ١٩٩٢.

٨- افتتاحية الكوريير ديلاسيرا ٢٨ يونيو ١٩٩٢.

٩- افتتاحية الكوريير ديلاسيرا ٧ فبراير ١٩٩٣.

١٠- الكوريير ديلاسيرا ١٤ فبراير ١٩٩٣.

١١- الحزب الجمهورى، حزب صغير يعبر عن المواقف السياسية للطبقة المتوسطة الليبرالية العليا.

١٢- الكوريير ديلاسيرا ١٤ فبراير ١٩٩٣.

١٣- كما ذكر جامسون ومورديجيليانى (١٩٨٩ ص٣) يجب عدم الخلط بين الاطار والموقف الدقيق بالنسبة لأى موضوع «فمن الطبيعى أن ينطوى الاطار على عدد من المواقف، وليس على موقف واحدا وبذلك يعطى الفرصة لوجود تعارض بين الذين يشتركون فى اطار واحد».

١٤ كان سيرجيو كوزانى وهو رجل أعمال من ميلانو هو المتهم فى المحاكمة، وقد عمل كوسيط بين «مونتديسون وكثير من القادة السياسيين. ومن وجهة النظر الفنية كان السيلسيون إما متهمين أو شهود فى هذه المحاكمة. وطبقا للتعبير القانونى الإيطالى متهمون فى مخالفات سيتم الحكم فيها فى محاكمات أخرى تتعلق بمحاكمة كيوزانى. وقد أذيعت جلسات المحاكمة مرتين فى أسبوع واحد بعد وقوعها بفترة وجيزة. وأذيعت بعض الجلسات الهامة فى المحاكمة مثل جلسة استجواب بيتينو كرايسكى على الهواء مباشرة.

١٥- لتحليل محاكمة كيوزانى كتقليد لهبوط مكانته انظر چيجليولى ١٩٩٦ وچيجليولى وآل ١٩٩٦.

١٦- بالنسبة لمفهوم الوجه انظر جوفمان ١٩٦٧.

المراجع

ALMOND, A.; VERBA, S., 1963. *The Civic Culture*. Princeton: Princeton University Press.

CARTOCCI, R., 1994. *Fra Lega e Chiesa*. Bologna: Il Mulino.

CAZZOLA, F., 1988. *Della corruzione. Fisiologia e patologia di un sistema politico*. Bologna: Il Mulino.

DE LUCA, M.; GIUSTOLISI, F., 1993. 'Gli anni ottanta tra giudici e insabbiatori'. *Micromega*, 1993, 2, pp. 101–17.

DELLA PORTA, D., 1992. *Lo scambio occulto. Casi di corruzione politica in Italia*. Bologna: Il Mulino.

DELLA PORTA, D.; MÉNY, Y. (EDS), 1995. *Corruzione e democrazia. Sette paesi a confronto*. Naples: Liguori.

GALLI, G., 1983. *L'Italia sotterranea. Storia politica e scandali*. Bari: Laterza.

GAMSON, W. A.; MODIGLIANI, A., 1989. 'Media Discourse and Public Opinion on Nuclear Power: A Constructionist Approach'. *American Journal of Sociology*, 95, pp. 1–37.

GARFINKEL, H., 1956. 'Conditions of Successful Degradation Ceremonies'. *American Journal of Sociology*, 61, pp. 420–24.

GIGLIOLI, P. P., 1996. 'Degrading in Public: Some Aspects of the Italian Political Corruption Trials'. In L. Cheles and L. Sponza (eds), *The Art of Persuasion*, Manchester: Manchester University Press (in press).

GIGLIOLI, P. P.; FELE, G.; CAVICCHIOLI, S., 1996. *I codici culturali della degradazione. Anatomia del processo Cusani*. Bologna: Il Mulino (in press).

GIGLIOLI, P. P.; MAZZOLENI, G., 1991. 'Concentration Trends in the Media'. In F. Sabetti and R. Catanzaro (eds), *Italian Politics: A Review Volume*, 5, London: Pinter, pp. 112–25.

GITLIN, T., 1980. *The Whole World is Watching. Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left*. Berkeley: University of California Press.

GLERIA, F., 1995. 'L'informazione giornalistica durante Tangentopoli: i quotidiani attraverso i titoli'. Unpublished paper.

GOFFMAN, E., 1967. 'On Face Work'. In *Interaction Ritual. Essays in Face-to-Face Behavior*, New York: Doubleday Anchor Books.

LANG, G. E.; LANG, K., 1983. *The Battle for Public Opinion: The President, the Press and the Polls During Watergate*. New York: Columbia University Press.

MAZZOLENI, G., 1995. 'Towards a 'Videocracy'? Italian Political Communication at a Turning Point'. *European Journal of Communication*, 10, pp. 291–319.

NOELLE-NEUMANN, E., 1993. *The Spiral of Silence*. Chicago: The University of Chicago Press.

TURONE, S., 1984. *Corrotti e corruttori. Dall'Unità d'Italia alla P2*. Bari: Laterza.